سوريا
مهند الحَسَني

بادروا إلى التحرك الآن

يرجى الكتابة إلى الرئيس السوري من أجل:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن مهند الحَسَني لكونه سجين رأي معتقلاً لسبب وحيد هو عمله المشروع بشأن حقوق الإنسان، وضمان إسقاط جميع التهم عنه؛
- ضمان عدم تعذيبه أو إساءة معاملته طالما ظل في السجن، والسماح له بتلقي الزيارات بلا عراقيل من عائلته ومحام من اختياره؛
- ضمان عدم فرض قيود على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وغيرهما من أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا إلا تلك التي يسمح بها القانون الدولي.

اكتبوا إلى:

السيد الرئيس بشار الأسد
القصر الجمهوري
شارع الرشيد
دمشق
الجمهورية العربية السورية

فاكس: 3410 332 11 963 +

طريقة المخاطبة: فخامة الرئيس

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

سبتمبر/أيلول September 2009
رقم الوثيقة:
Index: MDE 24/023/2009

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org

ضعوا حداً لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

اضطهاد محام لحقوق الإنسان

مهند الحَسَني

يقبع **مهند الحَسَني**، وهو محام ومدافع عن حقوق الإنسان، في سجن عدرا في دمشق في انتظار المحاكمة بسبب أنشطته من أجل حقوق الإنسان. وإذا ما أدين، فسيواجه حكماً بالسجن ما بين ثلاث سنوات و15 سنة.

ومهند الحَسَني، **المؤسس المشارك للمنظمة السورية لحقوق الإنسان** (سواسية)، **سجين رأي** معتقل لا لشيء إلا لعمله المشروع والسلمي من أجل حقوق الإنسان. وينبغي الإفراج عنه فوراً بلا قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم الموجهة ضده.

ففي19 يوليو/تموز 2009، وبينما كان مهند الحَسَني يراقب **محاكمة** أمام **«محكمة أمن الدولة العليا»**، **البالغة الجور**، أمسك أحد موظفي المحكمة بأوراقه وقام بإتلافها.

وبعد ذلك بفترة وجيزة، استدعي مهند الحَسَني إلى «أمن الدولة» واستجوب ليومين بشأن عمله في مضمار حقوق الإنسان، بما في ذلك مراقبته لمحاكمات «محكمة أمن الدولة العليا» ودفاعه عن معتقلين سياسيين وعمل منظمة «سواسية». **وفي 28 يوليو/تموز، قُبض عليه.**

ولا يزال **محتجزاً في انتظار المحاكمة** بتهم إضعاف الشعور القومي، ونقلفي سورية أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة، وإذاعة أنباء كاذبة في الخارج من شأنها أن تنال من هيبة الدولة. **وتستند** هذه التهم **إلى أحكام غامضة الصياغة** في قانون العقوبات السوري قابلة للتأويل الفضفاض، وكثيراً ما تستخدم ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلى ما يبدو، تتصل هذه التهم بصورة رئيسية بنشره على شبكة الإنترنت تقارير بشأن محاكمات السجناء السياسيين أمام «محكمة أمن الدولة العليا» ومحاكم أخرى، وكذلك باجتماعات عقدها مع موظفين في سفارات أجنبية.

أما الظروف في سجن عدرا فهي سيئة. **ويحتجز** مهند الحَسَني **في زنزانة مكتظة** ويضطر إلى النوم على فرشة ملقاة على الأرض. ومع أنه قد سمح له بزيارات منتظمة من جانب عائلته، ويستطيع الاتصال بمستشار قانوني، إلا أن عراقيل قد وضعت أمام جهود محاميه للحصول على معلومات كافية لإعداد دفاعه. ويقول هؤلاء، على وجه الخصوص، إنهم قد **منعوا من رؤية وثائق مهمة** في ملف قضيته تتعلق بتحقيقات أمن الدولة.

© Private

وفي غضون ذلك، باشرت نقابة المحامين السوريين **إجراءات تأديبية** ضد مهند الحَسَني **على خلفية سياسية**، **كما يبدو**، ويمكن أن تؤدي هذه الإجراءات إلى منعه من ممارسة عمله كمحام. وهو متهم بخرق القانون الذي يحكم مهنة المحاماة بترؤسه منظمة غير مرخص لها وحضور جلسات محاكمات «لمحكمة أمن الدولة العليا» وتوثيقها دون أن يكون موكلاً من قبل أحد في أي من هذه المحاكمات. وقد عقدت **لجنة التأديب في نقابة المحامين** عدة جلسات بشأن قضيته **ظهر في بعضها** وهو **مكبل اليدين** أو في زي السجن.

وتعتبر السلطات السورية «سواسية» جمعية غير مرخص لها. ويحاجج مهند الحَسَني وشركاؤه في التأسيس بأن طلب تسجيل قدّموه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 2004 لم يُرد عليه، ولذا يعتبر في عداد الموافق عليه. حيث ينص القانون السوري على أنه إذا ما رغبت الوزارة في رفض طلب ما، يتعين عليها أن تقوم بذلك خلال 60 يوماً من تقديم الطلب، وإلا اعتبرت المنظمة مسجلة. وقد **رفعت «سواسية» دعوى ضد الوزارة** في محاولة لاستصدار قرار من المحكمة بشأن وضعها، ولكن الدعوى من زالت قيد النظر. وتواجه منظمتان سوريتان أخريان لحقوق الإنسان مشكلات مماثلة في الحصول على الترخيص.

كما **يواجه محامو حقوق الإنسان**، ولاسيما من يدافعون منهم عن المعتقلين السياسيين، **عقبات وتهديدات عديدة في سوريا**. فقد سجن بعضهم لا لسبب إلا عملهم بشأن حقوق الإنسان. بينما تعرض آخرون للمضايقات والتخويف، بما في ذلك لإجراءات تأديبية من قبل نقابة المحامين وللمنع من السفر. ومهند الحَسَني أحد هؤلاء الذين **منعوا من السفر** إلى الخارج للمشاركة في أنشطة لحقوق الإنسان.

إن **الحق في حرية التعبير وفي تكوين الجمعيات والانضمام إليها** قد **خضع لقيود مشددة** في سوريا لعقود، وساعدت في ذلك قوانين «حالة الطوارئ» النافذة منذ 1964.

> أنا ناشط في مجال حقوق الإنسان وأراقب جميع المحاكمات في سوريا، وهذا من دواعي فخري.
>
> مهند الحَسَني، يوليو/تموز 2009